التعاون الأمني الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

1- بلعربي علـــــي
طالب دكتوراه علوم
جامعة وهران(2)

2- عباسة طاهـــــــــــر
أستاذ محاضر –أ-
جامعة مستغانم

مقدمة:

يُعتبر الإرهاب من أخطر الجرائم الأمنية التي تهدد أمن واستقرار الدول والمجتمعات، هذا ما جعل جرائم الإرهاب الدولي تحظى باهتمام واسع على المستويين الداخلي والخارجي للدول، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي أظهرت البعد العالمي للإرهاب، هذا ما دفع بالدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى دعوة المجتمع الدولي إلى ضرورة إيجاد أُطُر للتعاون الدولي من شأنها محاصرة الظاهرة الإرهابية والقضاء عليها، وللإشارة، فالجزائر كانت السبّاقة في دعوة المجتمع الدولي إلى ضرورة وجود تعاون دولي من أجل التصدي لظاهرة الإرهاب باعتبارها آفة عابرة للأوطان ليس أي أحد بمنأى عنها.

من هنا ظهر التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة ظاهرة الإرهاب الدولي، بحيث أبدت الولايات المتحدة الأمريكية رغبتها في بناء علاقات قوية مع الجزائر خاصة في المجال الأمني، كما أنّ الجزائر لم تخف استعدادها للتعاون مع أمريكا متخذة من تجربتها المريرة مع الإرهاب أساساً لإيجاد تعاون دولي سواءً على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف وذلك من أجل إيجاد الحلول الكفيلة باستئصال ظاهرة الإرهاب من جذورها.

تحاول هذه الدراسة الإلمام بمجالات ومستويات التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. وعلى هذا الأساس نطرح الإشكالية التالية: **ماهي مستويات ومجالات التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في التصدي لجرائم الإرهاب الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001؟**

وتقوم هذه الدراسة على ثلاث فرضيات أساسية:

الفرضية الأولى: أحداث 11 سبتمبر 2001 أدت إلى إحداث التقارب بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر في مكافحة الإرهاب الدولي.

الفرضية الثانية: تجربة وخبرة الجزائر في مكافحة الإرهاب جعلتها شريكاً استراتيجياً للولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب الدولي.

الفرضية الثالثة: التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب الدولي هو تعاون متعدد المجالات والمستويات.

وللإجابة عن هذه الإشكالية المطروحة والفرضيات المتعلقة بها، بُنيت هذه الدراسة على خمس محاور أساسية نراها مهمة لفهم مراحل تطور التعاون الأمني بين البلدين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الإرهاب الدولي وهي:

1- ضبط مصطلحات الدراسة (مفهوم الإرهاب الدولي، مفهوم التعاون الأمني)

2- البعد التاريخي في العلاقات الجزائرية الأمريكية
3- الولايات المتحدة الأمريكية والحركة الإسلامية في الجزائر
4- أحداث 11 سبتمبر 2001 عامل تقريب بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية
5- مستويات ومجالات التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب الدولي

المحور الأول: ضبط مصطلحات الدراسة (الإرهاب الدولي، التعاون الأمني):

أولاً: مفهوم الإرهاب الدولي:

قبل التطرق إلى مفهوم الإرهاب الدولي، نرى أنه من المهم ضبط مصطلح الإرهاب أولاً، لأن الإرهاب الدولي يبقى مستوى من مستويات الإرهاب المختلفة التي لا يمكن فهمها من دون ضبط معنى كلمة إرهاب لغة واصطلاحاً.

أ- مفهوم الإرهاب لغةً:

وردت كلمة (رهب) ومشتقاتها في الكثير من المواضع في القرآن الكريم، وكلها تحمل معاني الخوف والخشية والرعب، وهذا ما جاء في قوله تعالى: « يا بني إسرائيلَ أُذكروا نعمتيَ التي أنعمت عليكم وأوفوا بعهديَ أوفِ بعهدكم وإيَّيَ فارهبونِ»[1]. كما وردت كلمة رهب على وزن استرهب في القرآن الكريم وهي تعني أخاف، وهو ما جاء في قوله تعالى: « قال ألقوا فلمَّا ألقوا سحروا أعيُنَ الناس واستَرْهَبُوهُمْ وجآءُو بسحرٍ عظيمٍ»[2] بمعنى أخافوهم. كما جاءت الكلمة بمعنى الردع للعدو وهو ما جاء في قوله تعالى: « وأعِدُّوا لَهُمْ مَّا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُوْنَ بِهِ عَدُوَ اللهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِيْنَ مِنْ دُوْنِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمْ اللهُ يَعْلَمُهُم...»[3]

أما في اللغة العربية فقد " اشتقت كلمة إرهاب من الفعل المزيد أرهب ويقال أرهب فلان فلانًا أي خوفه وأفزعه، وهو نفس المعنى الذي يدل عليه الفعل المضعف(رهّب) أما الفعل المجرد من نفس المادة وهو (رهب) يرهب رهبة ورهبًا فيعنى خاف، فيقال رهب الشيء رهبًا ورهبة أي خافه، أما الفعل المزيد بالتاء (ترهب) فيعنى انقطع للعبادة في صومعته، ويشتق منه الراهب والرهبانية.. الخ، وكذلك يستعمل الفعل ترهب بمعنى توعد إذا كان متعديًا فيقال: ترهب فلاناً أي توعده، وكذلك تستعمل اللغة العربية صيغة (استفعل) من نفس المادة فتقول استرهب فلانًا أي أرهبه".[4]

ومما سبق يتضح أن كلمة الإرهاب لغةً تعني الخوف والرعب والفزع، وهو ما يطلق عليه الركن المعنوي في تعريف الإرهاب.

ب- مفهوم الإرهاب اصطلاحاً:

لا بد من الإشارة هنا إلى أنه لا يوجد مفهوم للإرهاب متفق عليه دولياً وهذا يرجع إلى عدة اعتبارات، نذكر منها اختلاف المشارب الفكرية للفقهاء الغربيين والعرب والمسلمين، فما يراه البعض إرهاباً يراه البعض الآخر فعلاً مشروعاً، وهذا راجع إلى تداخل مفهوم الإرهاب مع العديد من المفاهيم الأخرى، كما أن تحديد مفهوم الإرهاب يصطدم بمصالح وأهداف بعض الدول... ولكن هذه المعوقات

---

[1] الآية (40) من سورة البقرة.
[2] الآية (116) من سورة الأعراف.
[3] الآية(60) من سورة الأنفال
[4] هارون فرغلي، الإرهاب العولمي.. وانهيار الإمبراطورية الأمريكية، (دار الوافي للنشر، 2006)، ص.21.

لم تمنع الفقهاء وعلى اختلاف مشاربهم الفقهية من القيام ببعض المحاولات لتعريف مصطلح الإرهاب، والتي سنقتصر على ذكر بعضها فقط.

يعرف الأستاذ "نبيل حلمي" الإرهاب على أنه الاستعمال غير المشروع للعنف أو التهديد به، الذي يقوم به فرد أو جماعة أو دولة ضد فرد أو جماعة أو دولة، وهذا ما ينتج عنه رُعب بشكل خطير على الأرواح البشرية أو يهدد حرياتهم الأساسية، والهدف منه يكون الضغط على الجماعة أو الدولة لتغيير سلوكها اتجاه موضوع ما.[1]

من خلال هذا التعريف، يتضح أن الإرهاب هو عنفٌ غير قانوني بغض النظر عن الجهة القائمة به فرداً كانت أو جماعة أو دولة، بحيث يسبب هذا العنف حالة من الذعر والخوف لدى الأفراد أو المجتمعات، والهدف من ممارسة الإرهاب هو تغيير سلوك ما عن طريق الضغط.

أما الفقيه "جورج ليفاسير"George Levasseure يعرف الإرهاب على أنه " الاستعمال العمدي والمنظم لوسائل من طبيعتها إثارة الرُعب بقصد تحقيق أهداف معينة".[2]

من خلال هذا التعريف، نجد أن الفقيه "ليفاسير" قدم تعريفا عاماً للإرهاب دون الإشارة إلى طبيعة العنف إن كان مشروعاً أو لا؟ كما أنه لم يحدد الجهة القائمة بالعمل الإرهابي، وما يميز هذا التعريف عن سابقه هو أن "ليفاسير" أشار إلى عنصر التنظيم في العمل الإرهابي وهو في رأينا عنصر مهم خاصة مع التطور الذي شهدته الأعمال الإرهابية في القرن الواحد والعشرين.

مما سبق، يتضح أن الإرهاب هو عنف غير مشروع، يتسبب في خلق حالة من الخوف والفزع والترويع، يهدف إلى تحقيق أهداف معينة وفي الغالب تكون أهدافاً سياسية، ويمكن أن يقوم بهذا العمل فرد أو جماعة أو دولة.

وبعد ضبط مفهوم الإرهاب لغةً واصطلاحاً يمكن تعريف **الإرهاب الدولي** على أنه:" ذلك الإرهاب الذي يأخذ بُعداً أو طابعاً دولياً، وهذا البعد الدولي يتمثل في:

1- اختلاف جنسيات المشاركين في العمل الإرهابي.

2- تباين جنسيات الضحايا عن جنسيات مرتكبي العمل الإرهابي.

3- تباين مكان الإعداد والتجهيز والتخطيط للعمل الإرهابي عن مكان التنفيذ كأن يتم التخطيط في دولة ما في حين يقع الفعل الإرهابي في إقليم دولة أخرى.

4- ميدان حدوث الفعل الإرهابي يخضع لسيادة دولة أخرى غير الدولة التي ينتمي إليها مرتكبو الفعل الإرهابي.

5- تجاوز الأثر المترتب عن الفعل الإرهابي نطاق الدولة الواحدة كأن يكون متجهاً نحو دولة أخرى أو تجمع دولي معين.[3]

كل هذه المعايير تمكننا من التفرقة بين الإرهاب الداخلي والإرهاب الدولي الذي يميزه عن الأول اختلاف جنسيات المجرمين والضحايا بالإضافة إلى تباين مكان التخطيط مع مكان التنفيذ(نطاق العمل الإرهابي)، كما أن الإرهاب الدولي يكون الهدف منه الإضرار بمصالح أجنبية، كما أن له ارتباط

---

[1] نبيل حلمي، الإرهاب الدولي وفقا لقواعد القانون الدولي العام، (مصر: القاهرة، دار النهضة العربية، 1998)، ص.35.

[2] خليل حسين، ذرائع الإرهاب الدولي وحروب الشرق الأوسط الجيد احتلال العراق وأفغانستان والعدوان على غزة ولبنان، (منشورات الحلبي الحقوقية، 2012)، ص.21

[3] عثمان علي حسن، الإرهاب الدولي ومظاهره القانونية والسياسية في ضوء أحكام القانون الدولي العام _دراسة تأصيلية-قانونية-سياسية- تحليلية_ ، (مطبعة منارة، كردستان، هه وليز، 2006)، ص.94.

بأطراف خارجية. وفي الغالب تقوم بهذا النوع من الإرهاب المنظمات الإرهابية باستعمال أساليب مختلفة في الغالب تعتمد على الاغتيالات، التفجير والتخريب وتدمير الممتلكات، اختطاف الطائرات وتغيير مسارها بالقوة، اختطاف الرهائن واحتجازهم.

ثانيا: مفهوم التعاون الأمني:

يعرف التعاون الأمني على أنه " قيام دولتين أو منظمتين أو أكثر بتقديم المساعدة لبعضهما البعض فيما يتعلق بإجراءات الوقاية من الجريمة ومكافحتها وهذا يعني أن هذه الإجراءات قد تكون اتفاقيات مكتوبة أو اتفاقيات شفهية، أو حتى نتيجة علاقات مباشرة بين المسؤولين عن الجهات الأمنية لبلديهما، والغاية من ذلك كله تحقيق أهداف مشتركة لكل منهما، تُسهمُ في تحقيق الأمن والسلام والاستقرار لكل الدول والمجتمعات،لا سيما أن الآثار المترتبة عن تفشي بعض الجرائم ومنها الإرهاب تحديداً لا تؤثر على دولة محددة وحسب، بل تلحق آثارها بدولة أو حتى بدول أخرى".[1]

وهذا ما ينطبق على الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية ، إذ شمل هذا التعاون بينهما العديد من القطاعات على غرار القطاع العسكري الذي يشمل برامج التدريب، تطوير القدرات العسكرية والتقنية للجزائر بالإضافة إلى إجراء مناورات عسكرية مشتركة. كما يشمل التعاون أيضا تبادل المعلومات الاستخباراتية، كما أخذ التعاون أيضا جانباً قانونيا وذلك بتوقيع اتفاقية المساعدة القانونية بين البلدين سنة 2010، وإنشاء مجموعة اتصال ثنائية لمكافحة الإرهاب والمسائل الأمنية ذات الصلة سنة 2011. أضف إلى ذلك التعاون متعدد الأطراف. وكل هذه الجزئيات سنفصل فيها في المحور الخامس من هذه الدراسة.

المحور الثاني: البعد التاريخي في العلاقات الجزائرية الأمريكية

العلاقات الجزائرية الأمريكية ي علاقات ضاربة في التاريخ، خاصة إذا رجعنا إلى الدعم الذي قدمه الرئيس الأمريكي الأسبق" جون كيندي" للجزائر في حربها ضد الاستعمار الفرنسي[2]

ولكن بعد استقلال الجزائر، وخاصة في فترة حكم الرئيس الجزائري الأسبق "هواري بومدين" اضطربت العلاقات الجزائرية الأمريكية بسبب الاختلاف في التوجهات الخارجية لكلا البلدين، فمن جهة، لم تخف الجزائر انتقاداتها للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه العديد من القضايا كفيتنام، كوبا، الشرق الأوسط، الصحراء الغربية... وغيرها من القضايا التي كانت مصدرا للخلاف بين الطرفين الجزائري والأمريكي. وصل الخلاف بين البلدين إلى حد قطع الجزائر لعلاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1967 على خلفية حرب الستة أيام.[3] ومن جهة أخرى، لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية راضية على السياسة الخارجية الجزائرية التي أزعجت مبادئها الساسة الأمريكيين. أضف إلى ذلك المكانة التي كانت تحضى بها الجزائر آنذاك وسط دول العالم الثالث، والتي كانت لا تخدم مصالح الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، أكثر من ذلك،

---

[1] محمد بن حميد الثقفي، سُبُلُ التعاون مع مخاطر الإرهاب الدولي، ورقة مقدمة إلى الحلقة العلمية: التعاون الدولي وأثره في مكافحة الإرهاب، (الرياض: 17/15 محرم 1435ه، الموافق ل 20/18 نوفمبر 2013م)، ص.04.

[2] Arslan Chikhaoui, les paradigmes de la politique étrangère de l'Algérie, ((FES),2015, Friedrich Ebert Stiftung), p.15.

[3] Mohammed Akacem, "The Role Of External Actors In Algeria´s Transition", The Journal Of North African Studies, (volume09 , number 02, SUMMER 2004), p.160

أنتج الامتياز الذي منحته الجزائر لعدو الغرب" الاتحاد السوفيتي" (سابقا) صداما حول العديد من القضايا الإقليمية والعالمية.[1]

بعد وفاة الرئيس الجزائري "هواري بومدين" سنة 1978 تحسنت العلاقات بين البلدين[2]، وأخذت مساراً إيجابياً في الثمانينيات من القرن العشرين، بعد أن سبقت هذا التقارب سنوات طويلة من عدم الثقة المتبادلة[3].

كانت أولى ثمرات التقارب الجزائري الأمريكي، تلك الزيارة التي قام بها الرئيس الجزائري الأسبق "الشاذلي بن جديد" إلى الولايات المتحدة الأمريكية في أبريل 1985، إذ تعتبر هذه الزيارة الأولى من نوعها في تاريخ العلاقات بين البلدين.[4]

كان للتعديلات الاقتصادية التي باشرها الرئيس "الشاذلي بن جديد" آنذاك أثرها في تحسن العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية. أثارت هذه التعديلات مصالح الشركات الأمريكية حيث ساهمت هذه الأخيرة في زيادة الروابط الاقتصادية بين البلدين، خاصة في قطاعي النفط والغاز، إذ أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر الزبائن للغاز الجزائري.[5]

تجدر الإشارة إلى أن تحسن العلاقات بين البلدين لا يرجع فقط إلى تبني الرئيس "الشاذلي بن جديد" للإصلاحات الاقتصادية.بل سبق ذلك عامل سياسي وهو نجاح الجزائر في الوساطة بين الأمريكيين والإيرانيين والتي توجت بالإفراج عن الرهائن الأمريكان في طهران.[6] فنجاح الجزائر في وساطتها هذه لم يكن يقدر بثمن بالنسبة لصانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية.[7]

هكذا تضافرت العوامل السياسية والاقتصادية والدبلوماسية لتعيد العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية. لكن هذا التقارب لم يدم طويلاً، لتدخل العلاقات بين البلدين مرحلة أخرى كان من

---

[1] Yahia. H. Zoubir, Karima Benabdallah-Gambier, " The United States and The North African Imbroglio: Balancing Interests in Algeria, Morocco, and the Western Sahara", Mediterranean Politics, (Vol 10, Number 02, July, 1, 2005), p.182.

[2] Mohammed Akacem, op cit, p.160.

[3]Francesco Cavatorta," The Failed Liberalization Of Algeria and The International Context: A legacy Of Stable Authoritarianism", The Journal Of North African Studies, (volume 7, number 4, WINTER 2002), p.37.

[4] Yahia. H. Zoubir, "The Resurgence Of Algeria´s Foreign Policy In The Twenty_ First Century", The Journal Of North African Studies, (volume 09 , number 02, SUMMER 2004), p.177.

[5] Francesco Cavatorta, op cit, p.37.

[6] Arslan Chikhaoui, op cit, p.16.

[7] Vish Sakthivel, "Taking of U.S policy option in Algeria, Morocco, and Tunisia, (FPRI), (September 2, 2016), p.02

أبرز مميزاتها الاضطراب والغموض وكان ذلك بسبب موقف الولايات المتحدة الأمريكية المدعم للحركة الإسلامية الجزائرية في سنوات التسعينيات. وهذا ما سيكون محورا ثانيا للتحليل في هذا المقال مبرزين في ذلك تأثير ظهور الحركة الإسلامية في الجزائر على العلاقات بين البلدين.

المحور الثالث: الولايات المتحدة الأمريكية والحركة الإسلامية في الجزائر

شكَّل موضوع الحركة الإسلامية عامل جدل رئيسي بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، حيث أظهرت الولايات المتحدة الأمريكية ليونة تجاه هذه الظاهرة، والتي لها تعاريف عدة عند الأمريكيين تعتمد على التصنيف الذي تضع فيه الإدارة الأمريكية لحركة إسلامية ما. هذا الازدواج يظهر في مواقف عدة تجاه الحركات الإسلامية داخل الحكومة الأمريكية. بعض المواقف أُطلق عليها اسم "التوافقية"، والبعض الآخر "استئصاليه". أصحاب التوافقية لا يرون خطرا في الحركة الإسلامية المعتدلة باعتبارها تطورا طبيعيا للمجتمعات الإسلامية يمكنها دفع الأنظمة المستبدة إلى الديمقراطية وفتح المجال السياسي أمام مختلف القوى السياسية الأخرى. أما بالنسبة للاستئصاليين فإنهم لا يرون فارقا بين الحركات الإسلامية المعتدلة والأصولية(الراديكالية)، فبالنسبة لهم فإن الإسلام يعتبر مصدر تهديد لمصالح الغرب عموما والولايات المتحدة الأمريكية خصوصا، فهم يشجعون حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على دعم الأنظمة الموجودة ومساعدتها على استئصال هذه الظاهرة.[1]

فيما يخص تطور الحركة الإسلامية في الجزائر، فلم تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية ذلك على أنه تهديد لمصالحها. فالفوز الكاسح للجبهة الإسلامية للإنقاذ في انتخابات 1990 البلدية لم يقلق واشنطن بما أنه لم تكن هناك أهمية إستراتيجية للجزائر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي كان اهتمامها الأكبر منصبا على الوضع في خليج فارس بعد غزو العراق للكويت. فمساندة الجبهة الإسلامية للإنقاذ ل"صدام حسين" كان يبعث على القلق لأنه يدل على أن الجزائر إذا حكمها حزب إسلامي فلن تكون بالضرورة في صالح الولايات المتحدة الأمريكية. بالنسبة للعديد من الساسة الأمريكيين، فإن ذلك لن يكون أسوأ من موقف النظام الجزائري تجاه تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، بما فيه دعوة الجزائر إلى حل المشكل في المنطقة عن طريق الجامعة العربية.[2]

على المستوى السياسي، تبنت الولايات المتحدة الأمريكية موقفاً مجاملاً تجاه الحركة الإسلامية في الجزائر وموقفا متشدداً مع النظام، متهمة إياه أنه المسؤول عن الأزمة. خلال كامل فترة حكم الرئيس الأمريكي الأسبق "بيل كلنتون" سيطر دعاة التوافقية على النقاش السياسي داخل الولايات المتحدة الأمريكية. فبينما كانت الحكومة الأمريكية تُشجع وتحثُ على إيجاد حل توافقي بين الحكومة الجزائرية والجبهة الإسلامية للإنقاذ، كانت تضغط على السلطات الجزائرية لتحرير السوق، احترام حقوق الإنسان، وإرساء نظام حكم ديمقراطي. وتحججوا بأن فشل الحكومة الجزائرية في القيام بهذه الإجراءات من شأنه أن يؤدي إلى توسيع رقعة الصراع في الجزائر.[3]

---

[1] Yahia. H. Zoubir," The United states and Algeria: The Cautious Road to Partnership", The Maghreb Center Journal, (Issue 1, Spring/Summer 2010), p.01.

[2] I bid, p.01.

[3] I bid, p.03.

وهكذا شكل موقف إدارة الرئيس "كلنتون" من تطور الحركة الإسلامية في الجزائر نقطة خلاف كبيرة بين الحكومتين الجزائرية والأمريكية، فالأولى ترى أن ما يجري فيها هو قضية داخلية تخص الجزائر دون غيرها من الدول. والثانية حاولت الاستثمار في القضية لإظهار نفسها بصورة افضل للعالم الإسلامي بمساندتها للحركات الإسلامية المعتدلة التي لا تتعارض أهدافها مع المصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية. واستمر الخلاف بين البلدين إلى غاية وصول الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" إلى سُدة الحكم في الجزائر سنة 1999، والذي عمل على تحسين صورة الجزائر بالخارج، وتنويع الشركاء الاستراتيجيين، فعمل على تحسين علاقات الجزائر بأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. فكانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 عاملا مساعدا لجهود الرئيس بوتفليقة للنجاح في سياسته الخارجية وذلك بالاستثمار في الجانب الأمني الذي يعد موضوع الإرهاب الدولي أحد ركائزه الأساسية.

المحور الرابع: أحداث 11 سبتمبر 2001 عامل تقريب بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية

يُجمع العديد من المفكرين على أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، كانت بمثابة الحدث الأهم في العلاقات الدولية بصفة عامة، وعلى حركات الإسلام السياسي بصفة خاصة.[1] فمن بين أهم التداعيات الدولية لهذه الأحداث، الحرب العالمية على الإرهاب الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. فمباشرة بعد أحداث الثلاثاء راج الحديث عن ظاهرة الإرهاب ومخاطرها وأسبابها، وهذا على مختلف المستويات العالمية والإقليمية، الرسمية وغير الرسمية، ليشمل الحديث الأوساط الأكاديمية والشعبية. ووصل الأمر إلى اعتبار البعض أن الإرهاب أصبح أحد المكونات الجديدة للعلاقات الدولية.[2]

وفي ظل الظروف الدولية الجديدة التي أفرزتها أحداث 11 سبتمبر 2001، ظهرت مصداقية الطرح الجزائري بخصوص البعد العالمي للإرهاب، حيث بدأت العديد من الدول في إبداء رغبتها واهتمامها بالخبرة الجزائرية التي سرعان ما اعتبرت خبرة رائدة في مجال مكافحة الإرهاب.[3] وللإشارة فإن الجزائر واجهت ولفترة طويلة من الزمن آفة الإرهاب أمام تجاهل تام للرأي العام الدولي لمعاناتها مع هذه الظاهرة، حيث لاقت جميع دعواتها بضرورة وجود تعاون دولي للقضاء على الإرهاب باعتباره آفة عابرة للأوطان لا أحد بمنأى عنها، تجاهلاً دوليا. وكان على العالم أن ينتظر تاريخ 11 سبتمبر 2001 حتى يُخرج الجزائر من عزلة دولية طويلة.[4]

---

[1] إسماعيل معراف ، الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية(مع التركيز على قضايا الإصلاح والتحول الديمقراطي)، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 2009)، ص.625.

[2] إدريس لكريني ، التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11سبتمبر من غزو أفغانستان إلى احتلال العراق، (مراكش: المطبعة والوراقية الوطنية، 2005)، ص.103.

[3] امحند برقوق ، التعاون الأمني الجزائري-الأمريكي والحرب على الإرهاب، (مركز كارينغي للشرق الأوسط، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، بيروت 16 جوان 2009)، ص.02.

[4] الجزائر في مواجهة الإرهاب مقاربة شاملة وتجربة فريدة (ملف الجيش)، مجلة الجيش، (العدد 618، جانفي 2015)، ص.32.

بما أننا بصدد الحديث عن التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت السبّاقة دولياً للاعتراف بضرورة وجود تعاون دولي لمكافحة هذه الظاهرة في إطار ما يسمى بالحرب على الإرهاب.[1] بعد هذه الأحداث، فهم الأمريكيون ضرورة التعاون مع الجزائر التي اكتسبت خبرة معتبرة في هذا المجال. مع إدانتها الصريحة للهجمات، انخرطت الجزائر في التحالف الدولي ضد الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وعرضت مساعدتها في المجال الأمني ولاستخباراتي.[2] وبذلك أصبحت الجزائر بالنسبة لواشنطن" شريكاً استراتيجيا استثنائياً في الحرب العالمية على الإرهاب.[3]

بعد أن رأينا كيف ساهمت أحداث 11 سبتمبر 2001 في إحداث التقارب بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية خاصة في الجانب الأمني. فسنتطرق في الفقرات اللاحقة إلى مستويات وقطاعات التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة ظاهرة الإرهاب.

المحور الخامس: مستويات ومجالات التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب

يتم التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب على مستويين، الأول ثنائي والثاني متعدد الأطراف. يشمل هذا التعاون العديد من القطاعات على غرار القطاع العسكري، القطاع الأمني ولمخبراتي، وقطاع القضاء والمساعدة القانونية.

1- التعاون على المستوى الثنائي:

كما أشرنا أعلاه، التعاون الأمني بين البلدين يشمل العديد من القطاعات المهمة بالنسبة للبلدين. فعلى المستوى العسكري فنجده يرتكز عن التدريب العسكري للإطارات الجزائرية في مختلف المدارس العسكرية والمعاهد والجامعات الأمريكية.[4] أما الوجه الثاني للتعاون العسكري بين البلدين فيتمثل في تزويد الولايات المتحدة الأمريكية للجزائر بالأسلحة المتطورة للتصدي للخطر الإرهابي. هذا ما كانت ترفضه الولايات المتحدة الأمريكية سابقا، فأحداث 11 سبتمبر غيرت من هذه الرؤية. تعهدت الإدارة الأمريكية بتزويد الجيش الجزائري ببعض التجهيزات المتطورة وذلك للقضاء على فلول الإرهاب المتبقية في المناطق النائية في الجزائر.[5] وهكذا استطاعت الجزائر أن تحصل على موافقة إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج ولكر بوش الابن" القاضية ببيع تجهيزات تكنولوجية

---

[1] امحند برقوق ، مرجع سابق، ص.02.

[2] Yahia. H. Zoubir," The United states and Algeria: The Cautious Road to Partnership, op cit, p.04.

[3] Hakim Darbouche, " Algeria's Failed Transitions to a Sustainable polity Coming to Yet Another Crossroads", MEDRO Technical Report, (number 08, Octobre, 2011), p.11.

[4] امحند برقوق ، مرجع سابق، ص.03.

[5] Yahia. H. Zoubir, Karima Benabdallah-Gambier,op cit, p.183.

عسكرية متطورة للجزائر، بما فيها نظارات الرؤية الليلية لمحاربة الجماعات الإسلامية المتطرفة.[1] هذا ما مكن الجزائر من كسر الحصار العسكري الذي فُرض عليها منذ توقيف المسار الانتخابي سنة 1992.[2]

جاء قرار الولايات المتحدة الأمريكية هذا، ليعبر عن نتيجة منطقية للأهداف المسطرة في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنة 2002 والتي جاء فيها:" سوف نستمر في تشجيع شركائنا في المنطقة للشروع في توحيد الجهود التي من شأنها أن تعزل الإرهابيين بمجرد تحديد تهديد ما في دولة من دول المنطقة سوف نقوم بالتأكد من توفر تلك الدولة على الوسائل العسكرية، وسائل تعزيز الأمن، والوسائل السياسية والمالية الضرورية للقيام بالمهمة".[3]

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فنجدها هي الأخرى جنت الكثير من الثمار في تطوير علاقاتها العسكرية مع الجزائر. فإنشاء قيادة خاصة بإفريقيا (AFRICOM) في 2007 للتعامل مع التهديدات الأمنية المختلفة في القارة، فإن تطوير علاقة عسكرية قوية مع الجزائر كانت طريقة لرفع طموحاتها في التفوق في المنطقة وزيادة خبرتها في مكافحة الإرهاب لمنع الفوضى واللأمن في منطقة دول الساحل.[4]

كان هذا التعاون العسكري، أما التعاون في مجال تبادل المعلومات الاستخباراتية، فقدت اكتسبت الجزائر معرفة عميقة بالشبكات الإرهابية في جميع أنحاء العالم، وذلك علما منها بأن القضاء وإلحاق الهزيمة بالإرهاب الداخلي لن يتأتيا إلاّ بقطع خطوط دعمه الخارجية.[5] فهذه المعرفة، جعلت الجهات الأمنية الأمريكية على وكالة الاستخبارات المركزية، مكتب التحقيقات الفدرالية، ووكالة الأمن القومي، تبحث عن المساعدة من طرف السلطات الأمنية الجزائرية التي اكتسبت خبرة قيمة في هذا المجال.[6] ومن جهتها قدمت الجزائر لواشنطن لائحة تضم أسماء ثلاثة مائة من الناشطين الجزائريين المتهمين الهاربين في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.[7]

---

[1] رشيد تلمساني ، الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية، أوراق كارينغي، (مركز كارينغي للشرق الأوسط، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، العدد7، يناير 2008)، ص،17.

[2] Yahia. H. Zoubir, "American policy in the Maghreb: the Conquest of new Region, Working paper, (Real Instituto Elcano, 24/07/2006), p.05.

[3] Yahia. H. Zoubir, Karima Benabdallah-Gambier, op cit, pp183-184.

[4] Darbouche Hakim, op cit, p.11.

[5] امحند برقوق ، مرجع سابق، ص.03.

[6] Yahia. H. Zoubir, Karima Benabdallah-Gambier, op ci, p.183.

[7] Yahia. H. Zoubir, "The Resurgence Of Algeria´s Foreign Policy In The Twenty_ First Century", op cit, p.179.

وهكذا يتم التعاون بين وكالات الأمن والاستخبارات ووزارتي الدفاع الجزائرية والأمريكية لتبادل المعلومات حول الشبكات الإرهابية الناشطة إقليميا وعالميا.[1] وتجدر الإشارة في آخر هذه النقطة إلى أن الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية نجحتا إلى حد بعيد في توسيع تعاونهما المخابراتي بما يخدم أهدافهما في مكافحة الإرهاب.[2]

كما شمل التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية توقيع البلدين لاتفاقية المساعدة القانونية المتبادلة في 07 أبريل 2010.[3] وحسب ما صرّح به المدعي العام الأمريكي "إريك هولدر" عقب توقيع هذه الاتفاقية، فإن هذه الأخيرة تسمح لتبادل الأدلة الجنائية بين المسؤولين الأمريكيين والجزائريين في مختلف الجرائم، كما أنها تُتيح تبادل الأدلة، خاصة تلك المتعلقة بإفادات الشهود والأدلة المادية والسجلات المصرفية والتجارية. وجاءت هذه الاتفاقية لتكمل التعاون الموجود بين الجهات الاستخباراتية للدولتين، وذلك لضمان تعاون فعّال في مكافحة الجرائم الأمنية وعلى رأسها الإرهاب.[4]

كما توجت العلاقات الجزائرية الأمريكية بإنشاء "مجموعة اتصال ثنائية" في 2011 هدفها إعطاء صفة مؤسساتية للعلاقتين بين البلدين.[5] فهذه المجموعة تأطر التعاون الأمني بين البلدين في مكافحة الإرهاب والمسائل الأمنية ذات الصلة. والهدف من استحداث هذه الآلية هو إعطاء دفعة جديدة للشراكة الإستراتيجية، كما تساعد أيضا على هيكلة الحوار والتشاور بين البلدين ليشمل كل الأبعاد السياسية والدبلوماسية والأمنية والقانونية والمالية والعملياتية بالإضافة إلى المساعدة التقنية.[6]

2- التعاون على المستوى متعدد الأطراف

لم تفتح أحداث 11 سبتمبر 2001، الطريق لتعاون أمني ثنائي معتبر بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية فقط، ولكن سمحت لهذه الأخيرة بضم الجزائر في منظومتين أمنيتين هما الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي في الشمال، ومنطقة الساحل الإفريقي في الجنوب.[7]

---

[1] امحند برقوق ، مرجع سابق، ص.03(بتصرف).

[2] Darbouche Hakim, op cit, p.11.

[3] Anouar Boukhars, "the paranoid neighbor Algeria and the conflict in Mali, Middle East (the Carnegie papers, October 2012), p.13.

[4] Embassy of the United States of America in Algiers ,"Signing of the U.S.-Algeria mutual legal assistance treaty", Located on the following link: https://algiers.usembassy.gov/pdfs/signing-of-the-u.s.-algeria-mutual-legal-assistance-treaty.pdf. published on 07/04/2010.

[5] Darbouche Hakim, op cit, p.11.

[6] Ambassade des Etats-Unis d'Amérique, Alger, Algérie, création du groupe de contact bilatéral de coopération algéro-américain de la lutte contre le terrorisme,(Alger, le 02 Mars 2011).

[7] Yahia. H. Zoubir," The United states and Algeria: The Cautious Road to Partnership", op cit, p.04.

أما فيما يخص المنظومة الأمنية الأولى، والمتعلقة بانضمام الجزائر للحوار الأطلسي لحلف الناتو، فقد سمح لها هذا الانضمام في الانخراط في "عملية المسعى النشط" التي تهدف أساسا إلى مكافحة الإرهاب.[1] أما المنظومة الأمنية الثانية والمتعلقة بمنطقة الساحل الإفريقي، فالجزائر تلعب دوراً هاما في هيكل مكافحة الإرهاب في هذه المنطقة في إطار مبادرة عموم الساحل التي أطلقت سنة 2002، والتي تم توسعتها إلى شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء في عام 2005. وحرصت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إشراك الجزائر في هذه المنظومة على الاستفادة من خبرتها في مكافحة الإرهاب.[2] وهذا ما يؤكد على رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في تفويض إدارة الأمن الإقليمي للاعبين المحليين وخاصة الجزائر.[3]

كما أشركت الولايات المتحدة الأمريكية الجزائر في المناورات المشتركة في منطقة الساحل، وهي مناورات "فلنتلوك" (FLINTLACH).[4]

تجدر الإشارة، إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قدمت الدعم التقني المخصص لوضع إستراتيجية إفريقية عملياتية أفضل لمكافحة الإرهاب، عن طريق مساعدة المركز الإفريقي للدراسات والبحث في مجال مكافحة الإرهاب (CAERT) الذي تحتضنه الجزائر.[5]

كان هذا التعاون الأمني المتعدد الأطراف بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب على المستوى الإقليمي، أما المستوى العالمي فالجزائر والولايات المتحدة الأمريكية تتعاونان أيضا في إطار المنتدى العالمي لمكافحة باعتبارهما عضوين مؤسسين له سنة 2011.

استنتاجات

مما سبق، يتضح أن الجزائر نجحت إلى حد كبير في الاستثمار في الجانب الأمني خاصة إذا تعلق الأمر بظاهرة الإرهاب، فتركيز الجزائر على الدبلوماسية الأمنية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 كان من أجل كسر الحصار الذي تعرضت له في التسعينيات من القرن العشرين بسبب الأزمة الأمنية التي عاشتها آنذاك.

أحداث 11 سبتمبر2001 فإن كانت قد كشفت على أن الإرهاب آفة عالمية ليس أحد بمنأى عنها، فهي في نفس الوقت أعطت المصداقية للجزائر للعب دور مهم في الجهود الإقليمية والعالمية لمكافحة الإرهاب. فالجزائر التي اكتسبت خبرة قيمة في مكافحة الإرهاب لم تدخر أي جهد في سبيل التصدي لهذه الظاهرة والقضاء عليها، وذلك بعرض تجربتها على جميع الدول مبدية استعدادها في تقديم المساعدة لأي دولة هي بحاجة لها. ومن هنا ظهر التعاون الأمني بين الجزائر وبين العديد من الدول

[1] امحند برقوق ، مرجع سابق، ص.04.

[2] Anouar Boukhars,op cit, p.13.

[3] Salim Chena, "L'evolution des Enjeux Geopolitique favorise-T- Elle une Regemonie Algérienne au Maghreb, (IFRI, 2011), p.03.

[4] Vish Sakthivel, op cit, p.03.

[5] امحند برقوق ، مرجع سابق، ص.04.

وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، التي تجمعها بالجزائر علاقات قوية خاصة في المجال الأمني الذي شمل التعاون فيه العديد من القطاعات وعلى جميع المستويات.

وعلى الرغم من أن الجزائر وصلت إلى درجة الشريك الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالحرب العالمية على الإرهاب، فعلى السلطات الجزائرية أن لا تُعلق الكثير من الآمال على هذه الأهمية التي توليها الولايات المتحدة الأمريكية لتعاونها الأمني مع الجزائر.....فمكافحة الإرهاب تبقى تخدم هدفا محددا في زمن محدد. وهذا ما يستدعي على الجزائر الاستثمار في قطاعات أخرى إلى جانب القطاع الأمني ليكون بإمكانها الحفاظ على علاقاتها المتميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:

1- القرآن الكريم

ثانيا: المراجع:

1- باللغة العربية:

أ- الكتب

2- لكريني إدريس ، التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11سبتمبر من غزو أفغانستان إلى احتلال العراق، مراكش: المطبعة والوراقية الوطنية، 2005.

3- حسين خليل ، ذرائع الإرهاب الدولي وحروب الشرق الأوسط الجيد احتلال العراق وأفغانستان والعدوان على غزة ولبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، 2012.

4- حسن علي عثمان ، الإرهاب الدولي ومظاهره القانونية والسياسية في ضوء أحكام القانون الدولي العام _دراسة تأصيلية-قانونية-سياسية- تحليلية_ ، مطبعة منارة، كردستان، هه وليز، 2006.

5- حلمي نبيل، الإرهاب الدولي وفقا لقواعد القانون الدولي العام، مصر: القاهرة، دار النهضة العربية، 1998.

6- فرغلي هارون ، الإرهاب العولمي.. وانهيار الإمبراطورية الأمريكية، دار الوافي للنشر، 2006.

7- معراف إسماعيل، الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية(مع التركيز على قضايا الإصلاح والتحول الديمقراطي)، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 2009.

ب- المقالات:

8- الجزائر في مواجهة الإرهاب مقاربة شاملة وتجربة فريدة (ملف الجيش)، مجلة الجيش، العدد 618، جانفي 2015.

ج- الدراسات:

9- برقوق امحند، التعاون الأمني الجزائري-الأمريكي والحرب على الإرهاب، (مركز كارينغي للشرق الأوسط، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، بيروت 16 جوان 2009.

10- رشيد تلمساني، الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية، أوراق كارينغي، مركز كارينغي للشرق الأوسط، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، العدد7، يناير 2008.

د- الندوات العلمية:

12- الثقفي محمد بن حميد ، سُبُلْ التعاون مع مخاطر الإرهاب الدولي، ورقة مقدمة إلى الحلقة العلمية: التعاون الدولي وأثره في مكافحة الإرهاب، الرياض: 17/15 محرم 1435ه، الموافق ل 20/18 نوفمبر 2013م.

2- باللغة الأجنبية:

A- Articles:

13- Akacem Mohammed, "The Role Of External Actors In Algeria´s Transition", The Journal Of North African Studies, volume 09 ,number 02, SUMMER 2004.

14- Boukhars Anouar, "the paranoid neighbor Algeria and the conflict in Mali, Middle East the Carnegie papers, October 2012.

15- Cavatorta Francesco , " The Failed Liberalization Of Algeria and The International Context: A legacy Of Stable Authoritarianism", The Journal Of North African Studies, volume7 , number 4, WINTER 2002.

16- Chena Salim, "L'evolution des Enjeux Geopolitique favorise-T- Elle une Regemonie Algérienne au Maghreb, IFRI, 2011.

17- Arslan Chikhaoui, les paradigmes de la politique étrangère de l'Algérie, (FES),2015, Friedrich Ebert Stiftung.

18- SakthiveVish l, "Taking of U.S policy option in Algeria, Morocco, and Tunisia, (FPRI), September 2, 2016.

19- Zoubir H Yahia, "The Resurgence Of Algeria´s Foreign Policy In The Twenty_ First Century", The Journal Of North African Studies, volume 09 , number 02, SUMMER 2004.

20- / ," The United states and Algeria: The Cautious Road to Partnership", The Maghreb Center Journal, Issue 1, Spring/Summer 2010.

21- / "American policy in the Maghreb: the Conquest of new Region, Working paper, Real Instituto Elcano, 24/07/2006.

22- / ,Karima Benabdallah-Gambier, " The United States and The North African Imbroglio: Balancing Interests in Algeria, Morocco, and the Western Sahara", Mediterranean Politics, Vol 10, Number 02, July, 1, 2005.

B- Reports:

23- Darbouche Hakim, " Algeria's Failed Transitions to a Sustainable polity Coming to Yet Another Crossroads", MEDRO Technical Report, number 08, Octobre, 2011.

C- Officials documents:

- 24 Embassy of the United States of America in Algiers, "Signing of the U.S.-Algeria mutual legal assistance treaty", Located on the following link: https://algiers.usembassy.gov/pdfs/signing-of-the-u.s.-algeria-mutual-legal-assistance-treaty.pdf. published on 07/04/2010.

25- Ambassade des Etats-Unis d'Amérique, Alger, Algérie, création du groupe de contact bilatéral de coopération algéro-américain de la lutte contre le terrorisme,(Alger, le 02 Mars 2011.